

مصر بلد الفرص الواعدة.. وهي تمتلك الإمكانيات والمؤهلات لإحداث انطلاقة كبرى.. وأتمنى أن أرى بلادي تتبوأ المكانة التي تستحقها



بلغت نحو ٤٥ عاماً وهي شهادة مصداقية وثبات الجودة وثبات التعامل الرشيد مع المستهلك والحفاظ على حقوقه خاصة أن هذه السلعة من السلع المعمرة ولا تستخدم إلا في مواجهة الأزمات. من هذا المنطلق كان إحساس الشركة وهو علامة تميز استمراريته. يؤمن الدكتور نادر رياض من خلال تجربته بأنه في تكوين روح الفريق وتنمية أدواته القاعدة وراء كل نجاح. هو رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بافاريا، يشغل عدداً من المناصب في مجال العمل التطوعي منها رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني - رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية.

أجرى الحوار:

أشرف أبو بكر

التقينا بالدكتور مهندس: نادر رياض رجل الصناعة المصري الحاصل على وسام الاستحقاق الألماني من الطبقة الأولى وأحد الشخصيات المعروفة عنها اعتدال الرأي والنجاح عن طريق العمل المنهجي، والذي حقق نجاحاً غير مسبوق سواء في العمل الخاص الصناعي أو في العمل التطوعي الخدمي.

ارتبط اسمه بصناعة تخصصية وطنية شقت طريقها من المحلية إلى العالمية وحقت نجاحاً على المستوى الدولي رغم تعدد المواصفات العالمية المتعلقة باشتراطات كل دولة على حدة.

شركة بافاريا مصر من أولى الشركات التي تأسست في ظل قانون الاستثمار عام ١٩٧١ أي

المصري فلقد حققنا في السابق معدل نمو بلغ ٧٪ وكان أقل نمو ٤٪ وما تحقق قابل للتكرار وليس مستحيلاً وعلى الدولة أن تحرص على توفير البيئة الجاذبة للاستثمار والمشجعة عليه وأن ترى وتقدر أن القطاع الصناعي يعمل في ظروف صعبة فاستكمال أدواته والقدرة التنافسية جانب منه يحتاج لدعم ورعاية الدولة وهذا الأمر لا يحتاج لمبرر أو اقتناص مزايا معينة، فواقع الأمر أن جميع الدول تقتضي حق الدولة في آخر المنظومة وليس في أولها بعد الحصول على الربح بينما في مصر الدولة تقتضي حقها من المنبع وليس من المصب فليس من المعقول أن ضريبة المبيعات تحصل في الجمارك على السلع والخامات ومكونات الإنتاج المستوردة وكان علينا أن نعي أن سعر فائدة الإقراض لقطاع الصناعة تتعامل معاملات الاقتراض لاستيراد سلع كمالية.

■ ما أهم المشكلات الملحة الآن؟

□□ لدينا تنمية وصناعة وزراعة تمت بالفعل ونحتاج للاهتمام بالنقل فهل يتصور أن السكك الحديدية هي كلمة السر في عدم استفادة مصر من المشروعات الكبرى بجنوب مصر وعلى رأسها مشروع توشكى العملاق والاستفادة بكامل الإمكانيات المتاحة من الثروة السمكية ببحيرة السد العالي وتأخير انطلاقة التصنيع الزراعي بموقع الزراعة وتطور موانئ البحر الأحمر وإحداث انطلاقة عمرانية عملاقة وتراجع شركات إنتاج الصلب والأسمنت.

فإذا كنا حتى الآن متقاعسين عن إتمام ازدواج خطوط السكك الحديدية في الصعيد وكذا لم يتم مدها إلى توشكى مما أسهم في تعطيل الاستفادة من هذا المشروع العملاق وهو إهدار لعقود من عمر الوطن وعمر أبنائه من التنمية والإنجاز. ولنا أن نرى على الجانب الآخر من العالم ما تخطط له الصين

■ بافارييا مصر تعمل منذ ٤٥ عامًا في خدمة الاقتصاد الوطنى والحفاظ على حقوق المستهلك

■ القطاع الصناعى والإنتاجى لا يزال يعاني من إجهاد التمويل المصرفى عن الوفاء بالتزاماته

■ السكك الحديدية هى كلمة السر فى عدم استفادة مصر من المشروعات الكبرى بجنوب مصر

السوق الأوروبية يقل عن ٢٪، وما نحن نرى أن شرائح أسعار الطاقة الكهربائية تزيد أسعارها للمصانع كثيفة استعمال الطاقة عن غيرها بديلة الاستخدام للطاقة وهى القاعدة العكسية لما كان يطبق فى مصر من قبل من تمتع كبار المستهلكين للطاقة الكهربائية بشرائح أقل باعتبار أن توظيف الطاقة فى الصناعة هو الاستخدام الأمثل لصالح المجتمع والتى تفوق فائدته وعائداته أسعار الطاقة المستخدمة فى الإنارة على سبيل المثال.

فتحقيق الانطلاقة الصناعية هو قرين مصاحب للانطلاقة الاقتصادية المرجوة، الأمر الذى يستلزم معه تعظيم القدرة التنافسية كمطلب أساسى.

■ هل أنت متفائل بشأن مستقبل الاقتصاد المصرى؟

□□ أنا متفائل بالنسبة للاقتصاد

تمويل استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج من خامات يتحتم توفيرها فى توقيتاتها دون تأخير وذلك توفيراً لانتظام دوران الإنتاج دون ثمة توقف، بل وإحجام العديد من المصارف والبنوك عن الالتزام بتعاقداتها التمويلية والتى سبق إبرامها مع المصانع المختلفة بمقولة يعم ترديدها حالياً وهى أن البنوك قاصرة عن توفير العملة الصعبة اللازمة لتوفير تلك التعاقدات وهو أمر شديد الخطورة إذ إن أطراف التعاقد عليهم طبقاً للقاعدة الصحيحة أن يلتزم كل منهم بتوقيعه التعاقدى وإذا جد جديد فإن هذا يخص التعاقدات المستقبلية ولا ينسحب أثره على التعاقدات القائمة حالياً، على الجانب الآخر لم يعد من المقبول على سبيل المثال أن تبلغ فوائد التمويل على القروض الصناعية ما يقرب من ١٥٪ بينما مثيلاتها فى

■ كيف ترى الوضع الاقتصادى الحالى لمصر وما هى التوقعات المستقبلية له؟

□□ إن مصر تمتلك من الإمكانيات ما يمكنها من تحقيق انطلاقة كبرى بأيدى أبنائها ولا خلاف على أن الاقتصاد القوى هو أهم المقومات التى تقوم عليها الدولة الحديثة. وما نشاهده اليوم من مشروعات عملاقة تتكامل مع بعضها فى منظومة يعاد بها تشكيل مصر المستقبل كدولة تملك كل مقومات الدولة الحديثة كما نريدها أن تكون.

فالتابع لتلك المشروعات العملاقة يستطيع أن يربط بين التوسع المستجد على قناة السويس واستكمال محاور الطرق السريعة لسمات مثيلاتها فى الدول الكبرى من خلوص التقاطعات وربط بين المدن وبعضها البعض واستحداث مدن كاملة وإحداث انطلاقة لإحلال مساكن متهاكلة ترتبط بالأماكن الأكثر فقراً بتجمعات سكنية اقتصادية يتم من خلالها توفير بيئة مناسبة يرتفع من خلالها المستوى المعيشى لمئات الآلاف من السكان من شريحة متدنية الدخل والإمكانيات إلى الشريحة الأعلى دخلاً وبيئة وانضباطاً مع التمتع بخدمات لم تكن متوفرة لها من قبل، ولعل هذا الإنجاز يشكل بداية شاملة لمكافحة الفقر الذى هو بداية فى تقدم المسيرة دون أن يسقط منها البعض ممن لا يستطيع المواكبة ومتابعة الركب.

ولعل الرقم الذى أدهشت به الصين العالم من إتمام إنجاز الانتقال بشريحة قوامها ٥٠٠ مليون مواطن تحت خط الفقر إلى الشريحة التى تعلوها وذلك فى غضون عام واحد هو إنجاز غير مسبوق من قبل على مستوى العالم.

يقع هذا على الجانب الإيجابى من الوضع الاقتصادى الحالى والمستقبلى إلا أن القطاع الصناعى والإنتاجى لا يزال يعاني من إجهاد التمويل المصرفى فى الوفاء بالتزاماته نحو

■ لم يعد من المقبول أن تبلغ فوائد التمويل على القروض الصناعية ما يقرب من ١٥٪ بينما مثيلاتها فى السوق الأوروبية يقل عن ٢٪

■ توظيف الطاقة فى الصناعة هو الاستخدام الأمثل لصالح الجميع

في مجال خطوط السكك الحديدية باستعمال القطار فائق السرعة الذي سبق استيراده من ألمانيا وتعمل الصين حالياً على استنساخه بتصنيع مئات القطارات منه.

فمشروع الصين العملاق الذي يبهز العالم حالياً يتمثل في إنتاج ١٧٠٠ قطار سريع منه ٥٠٠ قطار بضائع قوام كل منه ٤٠ عربة بضاعة وكذا إنشاء خط سكة حديد مزدوج للركاب وخط سكة حديد مزدوج للبضائع بطول ١٧ ألف كم بمجموع ٦٨ ألف كم يخترق الصين بالكامل ويمر بكازاخستان وروسيا البيضاء وبولندا وألمانيا وفرنسا وينتهي بمديريد، وينتظر أن يتكامل معه خط يصل أوروبا بجنوب البحر الأبيض المتوسط رابطاً الإسكندرية بالأردن والعراق وإيران

بدول وسط آسيا فيما يعتبر إحياء لطريق الحرير الأكثر شهرة.

■ كيف يمكن الحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية؟

□□ لاشك أن هناك صناعات مصرية كثيرة تقف الآن على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية وهي مع تواضع عددها تشكل رأس جسر نحو العالمية سيعبر عليه الكثير من الصناعات الواعدة التي تأخذ بأسباب الجودة والتنمية البشرية والميزات التنافسية والقدرة على الإنفاق على البحوث والتطوير وشراء التكنولوجيات الحديثة وتطبيقها في مصر.

وللحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية بات من الضروري مراعاة عدد من المحاور الهامة منها: الارتقاء بمستوى المواصفات القياسية المصرية واستكمال منظومتها والتشدد في تطبيقها - مواجهة السلع الهابطة وغير المطابقة للمواصفات القياسية وذلك بالزام السلع المستوردة بالمواصفات القياسية المصرية عن طريق

الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات - توجيه مصلحة الرقابة الصناعية للرقابة على الأسواق بالتعاون مع مباحث التموين لضبط السلع المهربة جمركياً والسلع المغشوشة وتلك المخالفة للمواصفات القياسية المصرية خاصة من سلع الأمن والأمان مثل أوعية الضغط وأنباب البوتاجاز وخزانات الوقود وخزانات الكمبروسورات والأدوية وقطع غيار السيارات.

■ هل ترى أن خطة المشروعات الصغيرة نجحت؟

□□ في البداية يجب أن نفرق بين المشروعات الصغيرة SMES والصناعات الصغيرة SMIS، فالأولى توجهها اجتماعي تنموي، أما الثانية توجهها صناعي خدمي ويهدف للدخول في مرحلة المغذية للصناعات الكبيرة، كما أن هذه الصناعات الصغيرة تتبع منظومة العمل والأداء التي تلتزم بها الصناعات الأكبر حجماً، وهي في هذه الحالة تكون جزءاً من المنظومة الصناعية التي تحكمها معايير الجودة والمواصفات القياسية والتصميم وحسن اختيار الخامات وحسابات زمن الإنتاج وقياس معدلات المهدر في الخامات والزمن والطاقة.

ولقد حققت المشروعات الصغيرة نجاحات على امتداد الرقعة الجغرافية، أما الصناعات الصغيرة فلم يكتمل الإطار التنموي لها وبذلك لم تأخذ فرصتها الكاملة بعد. فيما يخص المشروعات الصغيرة فهي تفتقد لإطار مؤسسي في صورة منظومة معلوم بدايتها وآلياتها

ولا يزال ما يقدم من إجراءات غير ممنهجة وغير منظمة والبداية من التدريب المهني ثم التأهيل المهني وتأهيل من سيدير مشروعا صغيراً وأدواته ويجب أن نوفر له آليات شراء الخامات والتسويق والآلات والمعدات أما مسألة منحه أموالاً فقط فهذا فشل ولابد من وجود ضمانات كبيرة تحوى الصناعات المتشابهة والمتكاملة ترعاها الدولة وقرار السيد الرئيس بتيسير التمويل بفائدة ٥٪ خطوة لكنها تحتاج خطوات وإجراءات أخرى كثيرة.

■ هل هناك تكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة؟

□□ إن العلاقات البيئية بين الصناعات المختلفة لا تتسم بطبيعتها بتبني نمطاً واحداً تسير عليها، فالمفترض أن تكون هناك حالات من التعاون وتبادل المنافع وحالات أخرى من المنافسة وهو الأمر الذي ينشط الأسواق، كما لا يخفي علينا أن التعاون الزائد عن حده يدخل في حدود التآثيم من وجهة نظر قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار إذ أنه قد يؤثر في الأسعار رفعاً وخفضاً وحجبا للسلع بصورة قد تضر بالأسواق، ويبقى التكامل مطلباً ملحا في إطار الصناعات المغذية وهو الإطار الصحي لذلك.

■ هل تأثرتم بمشكلة الدولار؟

□□ منتجاتنا تقوم على مكونات محلية حوالى ٦٠٪ ونسبة التأثير كانت في حدود ٣٠ - ٤٠٪ وفي ضوء ذلك فارتفاع أسعار العملة سيكون بنفس النسبة ونتعامل فيها بنظام



■ نستثمر ٥٪ من متوسط إجمالي عائداتنا السنوية في مجال البحوث والتطوير لمواصلة تحديث حزم منتجاتنا والحفاظ على القدرة التنافسية

وهناك العديد من الفرص الاستثمارية أمام الشركات الألمانية للاستثمار في مصر مثل محور قناة السويس والمشروعات المتاحة لاستغلال مصائد الأسماك وتصنيعها على امتداد ألفي كيلو متر على شواطئ البحر الأبيض والأحمر وكذا الإطلاع على الفرص والإمكانات والتسهيلات المتاحة في مصر.

ويبلغ عدد الشركات الألمانية العاملة بالسوق المحلية نحو ٢٩٠ شركة بحجم استثمارات كلي يصل إلى ٦ مليارات دولار ويعتبر مشروع شركة سيمنس الألمانية لإنتاج الكهرباء الذي شهد توقيعه الرئيس السيسي بتكلفة استثمارية بلغت قيمتها ٧٠ مليار جنيه ما يعادل ٨,١ مليار يورو .

إن الاستثمارات الألمانية تزداد وإن ظلت دون المرجو، والمتوقع أن تشهد العلاقات التجارية بين البلدين انطلاقة كبيرة خلال الفترة المقبلة خصوصاً في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه عدد من الشركات الألمانية للاستثمار في مصر في مجال الطاقة بشقيها التقليدي والطاقة المتجددة والعقارات والمدينة الالكترونية في محور قناة السويس.

■ ماذا تقول للرئيس؟

□□ أعانك الله يا أحسن مصر الجديد فأحسن القديم حرر مصر من الهكسوس وتوسم فيك أن تحرر مصر من الإرهاب والتخلف والحد والجهل وتوجه سفينة الوطن لصناعة المستقبل وهو الأمر الذي ظهر في مشروع قناة السويس والمشروعات الطموحة الأخرى وأذكرك بالمقولة الشهيرة : إن قدرة كل قائد تكون بقدر قدرة الفريق الذي يعمل معه. فأحسن اختيار معاونيك وأتم لهم فرص التطور وملاحقة المستجدات العالمية لأن في هذا باب النجاح وتحقيق طموحات الوطن.. فلتجمع القلوب واستغل حب المصريين لك لبناء مستقبل أفضل لهذا الوطن.. فأنت محبوب ممن يعرفك وممن لا يعرفك وهي ميزة كبرى من السماء. ستتمكنك من التغلب على كافة المحن.

- المشروعات الألمانية العاملة في مصر هي الأكثر نمواً بالمقارنة بالاستثمارات الألمانية في أوروبا - مصر تمتلك بنية تحتية صناعية قوية ومتكاملة

فريق العمل في بافاريا المصرية من ٦٢٠ فرداً إلى ٨٠٠ فرد.

وبذا اختصت الشركة القابضة بكافة النواحي الفنية المتعلقة بتصميم وتحديث المنتجات وإرسالها كمكونات تصدر للشركة الألمانية التابعة والتي تتولى عمليات فنية مثل التجميع والتعبئة والتوزيع خلال دول الاتحاد الأوروبي من خلال ٢٠٠ موزع معتمد وبذا فإن عملية استحواء الشركة المصرية على الشركة الأم الألمانية قد نجم عنه زيادة العمالة الموظفة في مصر وتخفيض العمالة الموظفة في ألمانيا مع تولي الشركة المصرية أعباء فنية وإنتاجية أكبر وبذا تتحقق المصلحة المزدوجة لمصلحة كل شركة من الشركتين.

■ كيف ترون الاستثمار بين مصر وألمانيا؟

□□ إن مصر هي بلد الفرص الواعدة وأن الاستثمار في مصر في ضوء المشروعات الألمانية العاملة في مصر هي الأكثر نمواً بالمقارنة بالاستثمارات الألمانية في أوروبا نظراً لحجم الطلب المبني على التركيبة السكانية لمصر الذي قوامه أكثر من ٩٠ مليون مستهلك يقع ما يزيد على ٦٠٪ منه في شريحة ما دون سن الأربعين كما أن هذا الاحتياج السلعي يمثل كافة المجموعات السكانية. هذا بالإضافة إلى أن البنية الصناعية التحتية في مصر قوية ومتكاملة والتي تتمثل في ما يزيد على ٥٤ منطقة صناعية موزعة على كافة المحافظات .

العملاء الذين يتعرضوا للغش حيث يتم متابعة مصدر فاتورة البيع واقتفاء أثر حالات الغش القابلة للملاحقة والتتبع ، لذا ننصح كل مشتر بأن يحصل على فاتورة توضح اسم التاجر وعنوانه وباقي البيانات بطريقة صحيحة وتخلو من التضليل .

■ لأول مرة شركة مصرية تستحوذ على شركة عالمية لأجهزة ومعدات الإطفاء.. متى تم ذلك؟! وكيف يكون أسلوب الإدارة بين الشركتين؟

□□ انتقلت ملكية شركة بافاريا فالدميونخ الألمانية بالكامل إلى شركة بافاريا مصر مع بداية شهر فبراير ١٩٩٩. وتعد الشركة الألمانية رابع أكبر شركة تصنيع أجهزة الإطفاء في ألمانيا وكان للبنك الأهلي المصري دور رائد في إصدار التغطية الائتمانية للمؤسسة الصناعية المصرية، وكذا الدعم التفاوضي خلال مراحلها المختلفة.

موقع الشركتين من بعضهما يتمثل في أن شركة بافاريا مصر الشركة القابضة وبافاريا المانيا تعتبر الشركة التابعة.

تقوم الشركة المصرية بصفتها هذه بوضع الاستراتيجيات متوسطة المدى وكذا الخطط السنوية والتي تدخل حيز التنفيذ بعد مناقشتها مع الشركة الألمانية ثم اعتمادها في صورتها النهائية، وقد تم على مدى الـ ١٥ سنة الماضية إعادة تأهيل الشركة الألمانية على ٣ مراحل لتصبح أكثر ربحية حيث تم تخفيض العمالة من ٣٠٠ فرد إلى ٨٠ فرداً، بينما ارتفع

المد والجزر فارتفع الدولار يؤثر على سعر المنتجات فيعاد تسعيرها ونهتم بالتطوير ولهذا نحن نستثمر ٥٪ من متوسط إجمالي عائداتنا السنوية في مجال البحوث والتطوير لمواصلة تحديث حزم منتجاتنا والحفاظ على القدرة التنافسية.

إن الابتكار هو عصب الحياة لشركتنا ويعد حافزاً لمواصلة صدارتها ومبادراتها نحو التغيير والتطوير ونسعى إلى توفير مناخ تعليمي قادر على الكشف والتوظيف الكامل لإمكانات وقدرات كل العاملين وفتح آفاق جديدة للشركة.

■ ما حجم سوق غش صناعة أجهزة الإطفاء؟

□□ يقدر حجم صناعة الغش من الطرق الثلاث السابق الإشارة إليها إلى ما يقرب من ٣٠٪ من الأجهزة المتداولة وهي نسبة كبيرة جداً وذلك في ضوء البيانات التي ترد لنا من عملاء يطلبون التحقق من الأجهزة المباعة لهم من كونها أصلية صادرة عن المنتج أم كونها غير ذلك .

■ كيف يمكن تلافي الغش؟

□□ الأمر بسيط إذ إن غير المتخصص في أجهزة الإطفاء يمكنه الشراء من الصانع الأصلي مباشرة أو عن طريق فروعه المنتشرة بأحاء الجمهورية أو عن طريق الموزعين المعتمدين لديه وهو أمر ميسور، وألا يقع تحت إغراء الأجهزة الرخيصة مجهولة الهوية وإن كان لها أسماء متشابهة مع المنتج الأصلي لمنتجات أخرى ذات سمة طيبة.

■ هل هناك إجراءات قانونية تم اتخاذها ضد «مصانع بير السلم» أو الجهات غير المعتمدة؟

□□ لا شك أن مباحث التموين تؤدي دورها في ملاحقة حالات الغش والتدليس في كل ما يخص السلع المتداولة بالأسواق وذلك بمطابقتها بالمواصفات القياسية والتفتيش عليها معملياً، إلا أن ما يخص أجهزة الإطفاء فإنها تحتاج إلى مبلغ من